

المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية

هي مجلة دولية محكمة تهدف إلى تعزيز المعرفة في مجالات القانون والاقتصاد والسياسة.

المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية هي **مجلة مفتوحة الوصول**، توفر إمكانية الوصول إلى جميع منشوراتها دون أي رسوم مالية، وهو ما يسهل على الباحثين والطلبة والمهتمين الاطلاع على الأبحاث والدراسات الحديثة.

إن فوائد الوصول المفتوح في المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية متعددة الأبعاد. فالمجلة توفر منصة للباحثين لنشر أعمالهم بطريقة تتيح لهم الوصول إلى جمهور واسع، مما يزيد من تأثير أبحاثهم. هذا الانتشار يعزز من قيمة الأعمال الأكاديمية، حيث يمكن للقراء الاستفادة من المعرفة المقدمة. كما يسهل الوصول المفتوح التعاون بين الباحثين من مختلف التخصصات والبلدان، وهو ما يؤدي إلى مشاريع مشتركة ودراسات متعددة التخصصات. من جانب آخر، يمكن للباحثين تحسين جودة دراساتهم من خلال تبادل المعرفة والموارد مع الآخرين، حيث يتيح لهم الاطلاع على أحدث الأبحاث والممارسات في مجالاتهم. بفضل هذه الفوائد، يعتبر الوصول المفتوح عنصراً رئيساً في تعزيز البحث العلمي وتوسيع نطاق المعرفة.

هدفنا هو:

- تعزيز المعرفة: تسعى المجلة إلى نشر الأبحاث التي تساهم في تطوير الفهم القانوني والاقتصادي.
- دعم البحث العلمي: من خلال توفير منصة للمؤلفين لنشر أعمالهم، فالمجلة تساهم في تعزيز البحث العلمي في المغرب وخارجه.
- تيسير الوصول للمعلومات: بإتاحة المحتوى مجاناً، تساهم المجلة في تعزيز الشفافية والمساواة في الوصول إلى المعلومات الأكاديمية.

تسعى المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية إلى الاستمرار في تطوير محتواها وتوسيع نطاقها، مما يساعد في توفير معلومات قيمة تساهم في فهم أعمق للقضايا القانونية والاقتصادية المعاصرة.

تعتبر المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية واحدة من المصادر الحيوية للمعرفة الأكاديمية في العالم العربي.